الأمن المجتمعي: دراسة في المفهوم، النظرية والتهديدات

societal security: study in concept ; theory and threats

مليكة هاشمي ***HACHEMI Malika***
جامعة الجزائر3 ، الجزائر، hachemi.malika@univ-alger3.dz
مخبر الدراسات وأبحاث الجيوساسية في المتوسط
نبيلة بن يحي ***BENYAHIA nabila***
جامعة الجزائر 3، الجزائر، Nani25@live.com

تاريخ الإرسال: 2022/01/28 **تاريخ القبول:** 2022/04/29 **تاريخ النشر:** 2023/01/01

ملخص:

أعقبت فترة ما بعد الحرب الباردة الكثير من التحولات الدولية التي أثرت على حقل الدراسات الأمنية. ما أسهم في بروز مفهوم الأمن المجتمعي كمقاربة أمنية جديدة على ضوء الدراسات التي قامت بها مدرسة كوبنهاغن لتوسيع مفهوم الأمن. تم التركيز من خلالها على الجماعة كوحدة تحليل أساسية، و اعتبرت الهوية هدفا مرجعيا للأمن . تطرقت الدراسة لمختلف تعاريف الأمن المجتمعي والمفاهيم ذات الصلة ، وكذا إلى تفسير "باري بوزان" للظاهرة الأمنية من خلال إعادة النظر في مدى تأثير العوامل غير المادية في ظل تزايد دور المتغير الاجتماعي والثقافي، ما استدعى ضرورة البحث عن تداعيات التهديدات الجديدة على الأمن المجتمعي. توصلت الدراسة إلى أن العولمة، الهجرة والتطور التكنولوجي والنزاعات العرقية وانتشار الظواهر العابرة للحدود أصبحت تشكل تهديدا مباشرا على هوية الجماعات داخل الدولة.

الكلمات المفتاحية: *الأمن المجتمعي؛ المعضلة الأمنية المجتمعية؛ الهوية، الهجرة.*

Abstract:

The post-Cold War period witnessed international transformations that affected the field of security studies and contributed to its expansion, as it witnessed the emergence of a new concept represented in societal security. The article attempts to answer a problem related to the effects of security threats on societal security by taking note of the various definitions of societal security and related concepts, as well as to Barry Buzan's interpretation of the security phenomenon by reconsidering the impact of non-material factors in light of the increasing role of the social and cultural variable. The study found that globalisation ; immigration, technological development, ethnic conflicts and the spread of transnational phenomena have become a direct threat to the identity of groups within the state.

Keywords: *societal security; societal secutity dilemma ; identity; emigration.*

* **المؤلف المرسل: مليكة هاشمي**، hachemi.malika@univ-alger3.dz

مقدمة:

أسهمت التحولات الدولية بعد الحرب الباردة في بروز العديد من المفاهيم على مستوى العلاقات الدولية، خاصة وأن النظريات التقليدية لم تعد قادرة على تفسير مختلف الظواهر الأمنية، فتراجع دور الدولة القومية والسيادة المطلقة، أعقبه انتشار النزاعات الداخلية وظهور قضايا العرقيات وإشكالية الهوية. كل هذا مهد للتحول من أمن الدولة باعتبارها الوحدة الأساسية في التحليل (الأمن الوطني)، إلى مستويات أخرى من أبرزها الأمن المجتمعي(أمن الجماعات) كبعد من أبعاد الأمن الإنساني، إضافة إلى دور العوامل غير المادية في تأجيج النزاعات الداخلية. حيث أكدت مدرسة كوبنهاغن على ضرورة التركيز على القطاعات غير العسكرية، ودورها في تحقيق الأمن والسلم الدوليين على غرار الأمن السياسي، الأمن الاقتصادي، الأمن المجتمعي والأمن البيئي. وتأسيسا على ما سبق أعلاه تأتي هذه المقالة لتجيب على الإشكال التالي: **كيف أثرت التهديدات الأمنية على الأمن المجتمعي؟**

للإجابة على الإشكالية تم الاعتماد على توليفة من ثلاثة عناوين رئيسية؛ الأول مخصص لدراسة التصورات المفاهيمية للأمن المجتمعي والمفاهيم ذات الصلة، أما الثاني فتم تخصيصه لتفسيرات مدرسة كوبنهاغن للأمن المجتمعي، ويأتي العنوان الثالث والأخير لدراسة مصادر تهديد الأمن المجتمعي.

1. التصورات المفاهيمية للأمن المجتمعي:

أ. في مفهمة "الأمن" و "المجتمع":

ركزت الدراسات التقليدية في العلاقات الدولية قبل الحرب الباردة على المفهوم الضيق للأمن، والذي ارتبط بطبيعة التهديدات العسكرية الخارجية واستعمال القوة المادية وسعي الدولة لتحقيق مصلحتها القومية، إلا أن التغيرات الطارئة على الساحة الدولية أسهمت في بروز مفهوم معمق وموسع للأمن، لذا تم الانتقال من التعريف الكلاسيكي إلى تبني التعريف المعاصر للأمن.

وبالرجوع إلى المصطلح نجد أنه مكوّن من جزئين "أمن" و "مجتمعي"، بالنسبة لتعريف الأمن فقد ركزت التعاريف التقليدية على القوة والمصلحة وهذا ما أشارت إليه النظرية الواقعية في تفسيرها للظاهرة الأمنية، فطبيعة التهديدات في مرحلة ما قبل الحرب الباردة كانت ترتكز على المواجهة العسكرية ذات المصدر الخارجي، ما أدى إلى بروز تعاريف ومعطيات البيئة الدولية حينها. وقد تم تعريف الأمن على أنه "تأمين كيان الدولة ضد الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية" (الخزرجي 2005، ص323)، كما ارتبط مفهوم الأمن بقدرة الدولة على مجابهة الأخطار والتهديدات خصوصا العسكرية، وكذلك فإنه يرتبط بقدرة الدولة على حماية مصالحها والمحافظة عليها سواء كان ذلك بالحرب أو تجنّب الحرب" (طشطوش 2010، ص 172).

وبالنسبة لتعريف المجتمع،ووفقا ل"دوركايم" فإن المجتمعات تعرَّف على أنها وحدات مكونة من مجموعة من الأفراد التي بفضل اعتقاداتها تحس بوجود رابط بينها على شكل وعي جماعي مستقل (قسوم2019، ص 113)، وغالبا ما يرتبط أفراد المجتمع فيما بينهم عن طريق الهوية والجماعية والثقافية، إضافة إلى مجموعة من الروابط غير المادية كالتاريخ المشترك والعادات والتقاليد واللغة والدين...حيث يتشاركون هذه العناصر ضمن إقليم جغرافي معين.

ب. تعريفات الأمن المجتمعي:

لم يتم الاتفاق على تعريف محدد للأمن المجتمعي، فهو مفهوم ديناميكي يمكن تكييفه حسب الأوضاع القائمة في دولة أو منطقة معينة، إذ تختلف أجندات الأمن المجتمعي في دول المغرب العربي على تلك المشار إليها في الدول الإفريقية، حيث تعتبر التنمية الاقتصادية وتحسين الأوضاع من متطلبات تحقيق الأمن المجتمعي في الجزائر مثلا، في حين أن الوضع يختلف ببعض دول الساحل الإفريقي على غرار مالي، والتي تعتبر مسألة الهوية والانقسامات الداخلية من أجندات الأمن المجتمعي، لذا فإن اتساع مفهوم الأمن المجتمعي تزامن مع محاولات المنظرين في تكييفه مع معطيات البيئة الدولية التي تتسم بالحركية والتغير والخصوصية، حيث يتعذر حصر مفهوم الأمن المجتمعي في نقطة محددة، لأنه متعدد الأبعاد.

هذا، وقد عرّف باري بوزان الأمن المجتمعي بأنه "القدرة على المحافظة على استمرارية الأنماط التقليدية للغة والثقافة والهوية والعادات" (حمشي2018، ص342)، فالتغيرات الطارئة على مستوى النظام الدولي أو على مستوى الدولة والمجتمع قد تؤثر سلبا على الخصائص الهوياتية للجماعات، بشكل قد يسهم في اختراق خصوصيتها ونسيجها المجتمعي الأصلي، وهذه التطورات قد تكون سببا في بروز قيم دخيلة لا تتوافق مع النسيج المجتمعي الذي كان سائدا من قبل. وبالنسبة لمفهوم الأمن المجتمعي من منظور الأمن الإنساني فيمكن القول أنه شعور الفرد بانتمائه للجماعة أو مجتمع محلي أو منظمة أو جماعة عنصرية أو عرقية يمكن أن توفّر لأعضائها هوية ثقافية...وهذه الجماعة توفّر المساندة العملية له (منصوري2016، ص198).

وغالبا ما تتمكن الجماعات من تلبية احتياجات الأفراد خاصة في حال عجز السلطة المركزية على الاستجابة لها، وهو ما ينطبق على الدول الفاشلة أو الدولة العاجزة، وهنا تطرح إشكالية الازدواجية في الولاء والانتماء، حيث يجد الفرد نفسه داخل الجماعة مجبرا على الخضوع لما تفرضه، وهو ما يعيق عملية الاندماج الوطني خاصة في دول العالم الثالث. هذا، وقد استطاعت الكثير من المجتمعات الغربية التعايش فيما بينها رغم التعددية العرقية والإثنية بها، وكان ذلك نابعا من قدرة الدول على إدارة هذا التنوع وكذا من توافر الرغبة المجتمعية في تقبل الآخر بغضّ النظر عن انتماءاته، بعكس المجتمعات المنغلقة التي تعتبره تهديدا لوحدة الدولة، لذا فإن التنوع الإثني قد يكون إيجابيا أو سلبيا حسب طبيعة النظام السياسي السائد في الدولة، وكذا حسب التصورات التي تتبناها الجماعات الأخرى اتجاه بعضها البعض (لبادي2015/2016، ص.ص59-60).

في المقابل فإن توظيف العامل الديني أو الإثني من طرف الأطراف الخارجية التي تسعى لتفكيك الدولة داخليا، أدى لدخول الجماعات في نزاعات صفرية وبروز الحروب الأهلية، وتهديد أمن الدولة من خلال اختراق أمنها المجتمعي، وبالتالي يمكن اعتبار الدين من العوامل التي تعطي القطاع المجتمعي دينامكية خاصة (Panic;2019 ; p34). وقد يعني الأمن المجتمعي اختفاء كل مصادر التهديد والمخاوف الأمنية المادية والمعنوية والبيئية للمواطنين فرادى و المجتمع ككل" (مصباح2015، ص. 11). لذلك فإن النظريات والمقاربات التقليدية غالبا ما كانت تؤكد على أمن الدولة، وتركز في طرحها على التهديدات المادية والاعتماد من خلالها على القوة العسكرية والأسلحة. وقد تمت الإشارة في ظل المقاربة الأمنية الجديدة إلى المخاطر المعنوية (الفقر، الأوبئة، الجهل، التميز العنصري، التهميش، الكوارث الطبيعية، الانقسامات العرقية...)، من خلال تبني تصور واسع يمس كل الأبعاد في إطار مايطلق عليه بمصطلح التهديد غير التقليدي للأمن والذي يقصد به "مجموعة مصادر

التهديد أو قنوات إحداث الضرر...ويتسع بذلك نطاق التهديدات الأمنية ليشمل جملة من المشكلات الاقتصادية، أو البيئية، أو الصحية، أو الاجتماعية أو السياسية" (كرود2018/2019، ص.15).

من خلال التعريفات السابقة يلاحظ أنه تم التركيز على الطرح الذي استحدثه كل من "باري بوزان" و "أولي ويفر" على الهوية، والتأكيد على ضرورة تعزيز الأمن المجتمعي من خلال ضمان استمرار هوية الجماعات وبقائها، لكن سرعان ما تم تكييف المفهوم واتساعه من أجل إسقاط مفهوم الأمن المجتمعي على الأوضاع القائمة في مختلف دول العالم، وعليه يمكن تعريفه على أنه قدرة الجماعات في الحفاظ على هويتها ونسيجها المجتمعي، وتحررها من القيود المادية والمعنوية التي قد تقوض حريتها، أو تهدد خصائصها الهوياتية من لغة، دين، عادات وتقاليد...، وكذا تمتعها بثقافتها الخاصة وضمان بقائها واستمرارها في ظل تعايشها مع جماعات أخرى بغض النظر عن انتماءاتها.

وعلى ضوء ما تقدم فإن الأمن المجتمعي يهدف إلى مواجهة المخاطر التي قد تهدد التركيبة المجتمعية، وكذا ضمان أمن وهوية الجماعات والحرص على استمرارها وبقائها، كما يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الأمن الثقافي والديني والهوياتي للمجتمعات، بالإضافة إلى رفض خطابات الكراهية ومشاعر العداء ضد الجماعات الأخرى ونبذ التمييز بين مختلف الجماعات بغضّ النظر عن انتماءاتها وهوياتها، وأخيرا العمل على احتواء وإدارة مصادر التهديد سواء المادية منها أو المعنوية.

ت. المفاهيم ذات الصلة بالأمن المجتمعي:

يتداخل مفهوم الأمن المجتمعي مع مفاهيم عدة، وفيما يلي سنورد ثلاثة منها، ممثلة في: الأمن الاجتماعي، وكذا المعضلة الأمنية المجتمعية، وأخيرا الدفاع المجتمعي.

- **الأمن المجتمعي والأمن الاجتماعي:**

هناك فرق بين مفهوم الأمن المجتمعي والأمن الاجتماعي، إذ لا يمكن أن يكون الأول مرادفا للثاني؛ فالأمن المجتمعي أشمل ويضم عدة أبعاد من بينها الأمن الاجتماعي، هذا الأخير الذي ارتبط بإشباع الحاجات الإنسانية ويعرف بأنه "سلامة الأفراد والجماعات من الأخطار الداخلية والخارجية التي قد تتحداهم كالأخطار العسكرية وما يتعرض له الأفراد والجماعات من القتل والاختطاف والاعتداء على الممتلكات بالتخريب أو السرقة" (العساسفة 2018، ص.392)،فالأمن الاجتماعي يركز بدرجة أكبر على الرفاهية وتحسين نمط المعيشة وتوفير سبل الراحة من خلال غياب التهديد المادي الذي يقوض أمن الفرد داخل المجتمع. كما ويعدّ الأمن الاجتماعي والهوية الوطنية من العناصر الأساسية للأمن المجتمعي، لذا فهناك علاقة وطيدة بينهما، إذ يقسم الأمن المجتمعي حسب " marek leszczynski " إلى: أمن اجتماعي يتعلق بالتنمية وضمان الحد الأدنى من الدخل وقدرة الدولة على الاستجابة للظروف المعيشية للأفراد والجماعات وضمان حق المشاركة دون تهميش أو إقصاء،إضافة إلى البعد الثقافي الذي يرتبط بالهوية الجماعية(Gierszewski; Prwowarsk2016 ; p.p44-45) .

- **الأمن المجتمعي والمعضلة الأمنية المجتمعية:**

تطرق "باري بوزان" إلى التحول من المعضلة الأمنية الدولية الى المعضلة الأمنية المجتمعية، حيث تم الانتقال من ظاهرة النزاعات بين الدول إلى ما يسمى بالنزاعات الداخلية، نتيجة تشكل جماعات متباينة من حيث الخصائص الهوياتية داخل الدول المتعددة العرقيات والإثنيات، والتي تجد نفسها تتشارك نفس الإقليم،

إلا أنه في حال غياب سلطة مركزية فعالة غير قادرة على إدارة هذا التنوع، أو انتهاج الدولة سياسة التهميش والإقصاء ضد جماعة معينة، فإن هذه الأخيرة يتولد لديها شعور بعدم الأمن اتجاه السلطة أو إزاء الجماعات الأخرى. يدفعها ذلك لمحاولة تحقيق أمنها عن طريق انتهاج سلوكات عدائية اتجاه كل ما تتصوره تهديدا لها. وقد يصل الأمر لدرجة تصفية الطرف الآخر بسبب تنامي مشاعر العداء والكراهية، في ظل تسييس العامل الاجتماعي و توظيف البعد الهوياتي. وتحدث معضلة الأمن المجتمعي عندما يتحول سلوك تحصيل الأمن لدى جماعة معينة إلى سلوك (شبه) إبادي اتجاه الجماعات الأخرى(حمشي 2018 ، ص344). وهنا تصبح حالة لاأمن مجتمعي، يعقبها رغبة جماعة معينة في الانفصال عن الدولة من أجل حماية أمنها وبقائها، بالرغم من أن المواثيق الدولية تؤكد على حماية حقوق الاقليات. حسب أحكام المادة 27 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية فإن "تعزيز وحماية حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو إلى أقليات دينية ولغوية يسهمان في الاستقرار السياسي والاجتماعي للدول التي يعيشون فيها" (الخبيري 2016 ، ص.94).

وللإشارة فإن المعضلة الأمنية المجتمعية هي نتاج لثلاثة عوامل ممثلة في الفوضى والنوايا والهوية الأمنية (العمري 2020-2021، ص 58). **بالنسبة للفوضى** فقد عرفت على أنها عدم وجود حكومة عالمية فوق الدول القومية، فإذ لم تكن هناك حكومة عالمية تملك الوسيلة والشرعية لفرض النظام الدولي، فإن الدول ستعاني حالة من الغموض والشك، ولا تستطيع بالتالي الاعتماد على غيرها لضمان أمنها، كما نجدها أمْيلُ لافتراض الأسوأ حول نوايا وقدرات الآخرين (روبنسون2009 ، ص.28). هذا، وتؤدي حالة الفوضى في النظام الدولي إلى بروز مأزق أمني، وبإسقاط المعطيات السابقة على الوضع داخل الدولة نجد أن حالة الفوضى تبرز بدرجة متفاوتة بالدول العاجزة غير القادرة على التحكم والسيطرة على إقليمها واحتكارها لوسائل القوة وفرض النظام بين مختلف المكونات المجتمعية بها. ويسهم انهيار الدول ذات التعددية الاثنية والعرقية في بروز "الفوضى الناشئة" والتي تطرق إليها "باري بوزان" في أطروحاته عند تعاطيه مع مفهوم المأزق المجتمعي"عندما تبدأ الدول المتعددة الاثنيات في الانهيار تصبح هذه المجموعات في وضعية اعتمادها على النفس غير معتمدة على الدولة الأم ومطالبة بالاستقلال البنيوي" (قلاع الضروس2017،ص.107). وبطبيعة الحالة تتطور حالة الفوضى هذه في حال غياب السلطة أو الحكومة، وهو ما ينجر عنه تعدد وتضارب مصالح الجماعات فيما بينها، فكل طرف يحاول تعزيز أمنه وضمان بقائه وتحقيق أقصى قوة له في ظل حالة الفوضى السائدة، وهنا تتنامى الولاءات الفرعية على حساب الولاء للدولة.

بالنسبة للنوايا نجد أن الدول وفي إطار سعيها لتعزيز أمنها الوطني والقومي تعتمد على زيادة إنفاقها العسكري وتطوير عتادها الحربي استعدادا لأية خطر خارجي. وقد يكون لصناع القرار في الدولة "نوايا حميدة" باعتبار أن السلطة الاقليمية تسعى لضمان أمن أفرادها، إلا أنه غالبا ما يتم تفسير هذه الاجراءات وتأويلها من طرف الدول المجاورة على أن هناك خلفيات أخرى أو "نوايا سيئة" خاصة في حالة وجود علاقات متوترة بين البلدين يسودها نوع من الشك وانعدام الثقة. وينطبق ذلك أيضا على الوضع داخل الدولة، وهنا يمكن اعتبار الجماعات بمثابة الفواعل الأساسية، وأن السلطة المركزية هي الضابط الأساسي للعلاقات القائمة بين الجماعات، سواء كانت في حالة تعايش أو صراع. إلا أن تفسير النوايا يختلف حسب طبيعة الدولة ومدى قدرتها في إدارة التنوع الإثني والثقافي بها، وكذا قدرتها على تحقيق المساواة والعدل بين مختلف الفواعل المجتمعية المكونة لها. فصرامة الدولة في تطبيق القانون دون تمييز وفرض القواعد الضرورية على مختلف الجماعات يخلق نوعا من الثقة، سواء بين الجماعات أو اتجاه السلطة المركزية. إلا أنه في حال غياب حكومة فعالة تفتقر

لأساليب الردع وتنحاز لجماعة معينة. يتم حينها اعتماد تصورات خاطئة وسوء فهم للنوايا. وكلما اتجهت النوايا نحو توقع الجانب السيء من الطرف الآخر زادت حدة المعضلة الأمنية المجتمعية (العمري2020-2021 ، ص.59).

بالنسبة للهوية الأمنية فإنها تعدّ الغطاء الأساسي الذي تنطوي داخله الجماعة، والتي يرتبط أفرادها فيما بينهم من خلال عناصر غير مادية تشكل مرجعية أساسية لهم، في ظل قدسية البعد الهوياتي وتزايد أهمية الانتماء العرقي والولاء للجماعة، حتى وإن كان ذلك يتعارض مع المصلحة الوطنية. ويشير بعض الباحثين إلى أنه غالبا ما تتولد حالة من الصراع بين نظام الدولة القومية والحركات العرقية داخل المجتمعات غير المتجانسة، بسبب تضارب المصالح والرؤى والتوجهات بين الطرفين، سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي للدولة، فهوية هذه الجماعات تتجاوز الحدود الجغرافية ولاتعترف بمبدأ السيادة، لذا فإن محاولة هذه الجماعات لضمان أمنها الهوياتي قد يهدد أمن الدولة ووحدتها. لذلك نجد بعض الدول ترفض الاعتراف بالتعددية العرقية والثقافية تفاديا لحالة الصراع والتصادم سواء على المستوى العمودي(بين السلطة المركزية والجماعات) أو على المستوى الأفقي (الجماعات فيما بينها)، فالاعتراف بالهويات الثقافية الجديدة يفتح المجال نحو الصراع مع ضرورات التجانس الثقافي والمجتمعي (منصوري 2016،ص.ص 270-271)،كما تنتهج الدول الدكتاتورية والمتطرفة في بعض الحالات سياسات قمعية أو تعسفية اتجاه فئة معينة و ترفض عمليات الهجرة نحوها بشكل مكثف وذلك بهدف الحفاظ على مجتمع نقي عرقيا، فالهويات المختلفة والمتعددة تؤدي إلى انعدام الأمن (العمري2020-2021، ص.60).

- **الأمن المجتمعي والدفاع المجتمعي:**

تعتمد الجماعات آليات الدفاع عن هوياتها، وذلك بعد مرورها بمجموعة من التطورات، حيث تتولد مخاوف كل جماعة اتجاه الأخرى، وتعتبرها تهديدا لبقائها الثقافي والسياسي. وينجر عن ذلك إقدام جماعة معينة باتخاذ مجموعة من الترتيبات الدفاعية لحماية نفسها، والتي تفسر على أنها إجراءات هجومية ضد الطرف الآخر في ظل تبلور التصورات الخاطئة وغياب الثقة، وتتصرف كل جماعة بشكل منفرد وتعمل فيما بعد على ضم الأفراد المنتمين لها والمتواجدين خارج حدود إقليمها، ويحاول كل طرف الاستحواذ على الموارد ليتأزم الوضع بعدها بانتهاج عمليات تطهير عرقي استباقي كحل نهائي في حال فشل وعدم فعالية الآليات غير العسكرية. ويعرف "برايان مارتن" الدفاع المجتمعي بأنه المقاومة غير العنيفة للعدوان كبديل عن الدفاع العسكري، و يشمل طيفا واسعا من الأساليب والأدوات مثل المقاطعة وأعمال العصيان والاضطرابات والمظاهرات وإقامة مؤسسات بديلة (حمشي 2018،ص.ص 344 -345). هذا، ويرتكز مبدأ الدفاع المجتمعي على أن التهديد الذي يمس هوية الجماعات هو تهديد لأمن وبقاء الجماعة، وهو ما يتطلب اتخاذها لمختلف التدابير الدفاعية سواء السلمية أو العسكرية، كآلية لردع أي هجوم أو خطر قد يهددها، من أجل صيانة وحماية الهوية الجماعية(الثقافة، الدين، اللغة، القيم السياسية والاجتماعية).

2. تفسيرات مدرسة كوبنهاغن للأمن المجتمعي:

في منتصف الثمانينات حدثت نهضة في حقل الدراسات الأمنية، استجابة للأوضاع السائدة في تلك الفترة، كزيادة وتيرة الصراعات والانقسامات العرقية، وأعقبه ذلك انخراط العديد من علماء الاجتماع والفلاسفة في تفسير حالة التعقد في الظاهرة الأمنية (حمشي 2018 ، ص.337)، وهو ما أسهم في بروز محاولات

أكاديمية لتجاوز الأطر التقليدية من خلال تكثيف الأبحاث النقدية للأمن وتبني طرح جديد يتوافق ومعطيات الساحة الدولية. فما من شكّ بأن نهاية الحرب الباردة وما أعقبها من تحولات أكدت على ضرورة تكييف النظرية مع طبيعة التهديدات والقضايا الأمنية اللادولتية العابرة للحدود، والتي تتعدى قدرات الدول في التعامل معها ومواجهتها. فقد ظهرت أنواع جديدة أكثر تعقيدا للأمن، فالدولة لم تعد الهدف المرجعي الأساسي للأمن الذي لم يعد يعرّف على أنه أمن عسكري فقط يتم استعمال القوة من خلاله، وذلك لبروز ظواهر أمنية غير تقليدية كالهجرة وتحديات الهوية الثقافية، وهو ما مهد لبروز مفهوم الأمن المجتمعي الذي يعتبر الهوية هدفا مرجعيا للجماعات(Panic, 2009 ;p36) .

وغير بعيد عن السياق أعلاه، نجد أن "باري بوزان" انتقد النظريات الكلاسيكية التي ركزت على القوة ودورها في تحقيق الأمن، وإقصائها للأبعاد غير المادية في تعاطيها مع مختلف القضايا الأمنية، ودعا إلى توسيع نطاق التحليل وتجاوز المقاربة الدولتية الضيقة، وتوجب هذا الطرح التركيز على أهمية الاعتبارات الاجتماعية والهوياتية، وكانت نتيجة هذه الدعوة أن دفع بمدرسة كوبهاغن الفكرية إلى استحداث مفهوم الأمن المجتمعي لتحليل هذه المعطيات، واعتمدت على أداة تحليل أساسية هي إضفاء طابع الأمننة على الصراعات داخل الدولة والصراعات الدولية" (الطائي2019 ص135-136)، وقد اعتمد تعميق مفهوم الأمن على إعادة النظر في قضايا الدولة القومية، من خلال تقديم الأولوية لقضايا حقوق الإنسان، والاقتصاد، والبيئة، وتجارة المخدرات، والجريمة، وغياب العدالة الاجتماعية (Baldwin 1997 ;p7) .

هذا، وقد أسهمت الدراسات التي اعتمدها "أولي ويفر" و "باري بوزان" في تبلور رؤية شاملة حول الأمن، وقد تطرق هذا الأخير في كتابه الموسوم ب"الشعب، الدول والخوف" إلى توسيع وتعميق الدراسات الأمنية سواء على المستوى العمودي (الفرد، الدولة، النظام الدولي)، أو على المستوى الأفقي وذلك من خلال دمج اعتبارات أخرى غير عسكرية من شأنها الإسهام في بقاء الدولة وضمان أمنها، ويتضمن ذلك الأبعاد الآتية (السياسية، المجتمعية، البيئية، الاقتصادية)، وهذا دون إقصاء الجانب العسكري (قسوم ص.ص110-111). "وبذلك أصبحت قضايا الأمن المجتمعي المتعلقة بالتهديدات التي تمس الهوية الجماعية والثقافية تحتل أهمية متزايدة". (الطائي 2019، ص139).

ويرى "أولي ويفر" أن الأمن المجتمعي يتمحور حول الهوية، وحول التصور الذاتي للجماعات والأفراد الذين يعتبرون أنفسهم كأعضاء للمجتمع، وقدرة هذه الجماعة على حماية هويتها، كما يشير "ويفر" أنه يمكن للدولة أن تكون آمنة في حين أن هوية الجماعات قد تكون في خطر، وهنا يتم التطرق لازدواجية الأمن حسب منظور باري بوزان و أولي ويفر؛ ففي ظل سعي الدولة للحفاظ على سيادتها فإن الجماعات هي الأخرى تسعى للحفاظ على هوياتها، في المقابل فإن هذه الجماعات أحيانا قد تتسبب في انعدام أمن الدولة، لأن حدودها غير ثابتة وقد تتجاوز حدود دولتين أو أكثر (hama 2017 ; p5) ، ومن خلال هذا الطرح يمكن الإشارة إلى أنه يمكن للدولة في بعض الحالات أن تشكل تهديدا لأمن الجماعات، وذلك في حال اعتماده لسياسة القمع والتهميش والإقصاء، أو اعتماد سياسة التمييز بين مختلف الجماعات على أساس انتماءاتها أو عرقها، فالأمن المجتمعي واحد من بين أهم عناصر البحث في الدراسات الأمنية المعاصرة، بتجاوزه للرؤى التقليدية التي تعتبر المجتمع مجرد قطاع من قطاعات أمن الدولة، إلى اعتباره كيانا قائما بذاته وموضوعا متميزا للأمن (قسوم 2019، ص.113).

بناء على ما سبق، فإنه بعد فشل المدرسة التقليدية في تفسير المعضلات الأمنية بعد الحرب الباردة، حاولت مدرسة كوبنهاغن تقديم تفسير جديد للأمن يقوم على الهوية، وهو ما تجلى من خلال الطرح الذي تبناه كل من "باري بوزان" و "أولي ويفر" في تفسيرهم للظاهرة الأمنية، وعليه فإن مقاربة الأمن المجتمعي تختلف عن النظريات التقليدية من حيث طبيعة ونوع ومصدر التهديد والقيم المهددة.

الجدول 1: الفرق بين المدارس التقليديةو مدرسة كوبنهاغن في تفسيرها للأمن

مؤشرات المقارنة	الأمن الدولاتي(الواقعية، النيوواقعية)	الأمن المجتمعي(مدرسة كوبنهاغن)
الأمن لمن؟	الدول	المجموعات والأقليات
القيم المهددة	الوحدة الترابية، الاستقلال	الهوية المجموعاتية
الأمن في مواجهة أية مخاطر؟	المأزق الامني	المأزق المجتمعي
مصادر التهديد	الدول الاخرى	السلطة، المجتمع، المجموعات الاخرى أو الدول الاخرى
وسائل تحقيق الأمن	القوة العسكرية، التسلح وتوازن القوى، تدخل القوة العظمى والكبرى لضبط سلوكات الدول، القوة الاقتصادية	استخدام وسائل الضغط، تفعيل النهج الدبلوماسي، التنمية الاقتصادية.

المصدر: عادل زقاع، إعادة صياغة مفهوم الأمن-برنامج البحث في الامن المجتمعي، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستيراتيجية، عبر الرابط: www.politics-dz.com

3. تهديدات الأمن المجتمعي:

يتعرض الأمن المجتمعي للعديد من التهديدات، سواء على المستوى الخارجي أو على المستوى الداخلي، خاصة في ظل العولمة والتطور التكنولوجي، وتعاظم دور المتغير الثقافي والاجتماعي في زعزعة أمن واستقرار الدول المراد القضاء عليها، فالعالم أصبح يعتمد ميكانيزمات وآليات جديدة أكثر دقة وفعالية عن تلك التي كانت سائدة من قبل، والعدوان الخارجي المباشر باستعمال القوة العسكرية أصبح من الطرق التقليدية، ما أدى إلى تبني استيراتيجيات جديدة يتم من خلالها ضرب المجتمعات من الداخل، فيتم توظيف البعد الإثني والعرقي والديني، وكذا تعزيز خطابات الكراهية والعداء بين الجماعات داخل الدول. وعموما فإن دراسة التهديدات التي تمس الأمن المجتمعي يتطلب تحديد مستوى وحدة التحليل الرئيسية للتهديد والتي تتمثل في الجماعة/المجتمع، إضافة إلى مصدر التهديد، حيث يمكن أن يكون داخليا في شقيه الأفقي أو العمودي(بين الجماعات أو بين السلطة المركزية والجماعة)، أو خارجيا (مباشر أو غير مباشر).

أ. الهجرة:

أشار "باري بوزان" إلى أن أكبر تهديد للأمن المجتمعي هو الهجرة، فهي تؤثر سلبا على دول المنشأ وكذا على دول المقصد على حد سواء، فالأفراد والجماعات التي تتغلغل داخل مجتمعات أخرى ستتأثر بالقيم والثقافة السائدة بتلك المنطقة، بشكل قد يجعلها تنسلخ من مقوماتها الهوياتية ومبادئها الأصلية، كما أن تمركز الجماعات والأقليات داخل إقليم دولة معينة وتزايد أعدادهم في ظل النمو الديموغرافي السريع يتسبب

فيما بعد في خلق مجتمعات جديدة داخل المجتمع الأصلي، ويختلف عنه من حيث الخصائص الهوياتية والثقافية واللغوية، ما يخلق مجتمعا غير متجانس التركيبة، فالهجرة السرية تنشئ هويات عرقية وإثنية ولغوية جديدة داخل مجتمعات المقصد (منصوري 2016 ، ص.280).

وفي السياق أعلاه، تعتبر الدول الغربية -على سبيل المثال لا الحصر- الوافدين إليها من دول أفريقيا على أنهم مصدر للإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات، وهو ما قد يهدد أمنها الداخلي، خاصة وأن هذه البلدان تشهد عدم استقرار أمني كما هو الوضع في مالي والنيجر، فالتصور السلبي اتجاه هذه الدول وارتفاع معدل الجرائم بها في ظل انعدام مؤشرات التنمية والاستقرار ، وانتشار الحركات المسلحة قدّم صورة عنها تتناقض والأوضاع السائدة بالدول الأجنبية، فالحضارات الغربية تتخوف من القيم التي تنقلها الجماعات المهاجرة الآتية من الدول المتخلفة، لاسيما وأن هذه القيم-من منظور الدول المستقبلة- هي مصدر للعنف واللااستقرار" (حجاج 2021، ص.193)، كما يمكن أن تؤدي الهجرة الواسعة النطاق والهجرة الجماعية للاجئين عبر الحدود إلى إثارة التوترات العرقية، وتهديد الهوية الوطنية، وتوفير قناة للمنظمات الإجرامية عبر الوطنية للتسلل إلى دول المقصد وهو ما قد يزعزع حالة الاستقرار بها (روبنسون 2009 ، ص11).

هذا، ونجد الدول الغربية متخوفة كذلك من حركات الهجرة النابعة من الدول ذات الديانة الإسلامية، فهي تعتبرها تهديدا لأمنها الهوياتي والحضاري، ويؤكد "هنتنغتون "على التحدي الذي يفرضه الإسلام على الغرب خاصة وأن معدل الولادات فيه أعلى من الحضارات الأخرى، إضافة لرفض الإسلام للقيم الغربية والتأثير الأمريكي (غريفيتش و اوكلاهان 2008، ص280). ويشير في أطروحته الموسومة بصدام الحضارات بأن حروب المستقبل ستدار بين الحضارات والهويات، وحذّر من الأخطار التي يمكن أن تنبثق عن تسييس الإسلام وتوسع الأصول الإسلامية التي من شأنها تهديد المساعي الغربية في إرساء قواعد نظام دولي يرتكز على القيم الليبيرالية (ايفانز ونونيهام 2004، ص 94). وقد عكست النقاشات المتمحورة حول قضية المهاجرين المسلمين في الدول الأوروبية -على غرار بريطانيا وهولندا- حجم المخاوف التي تتوجس منها هذه الدول من توافد المد الإسلامي نحوها عن طريق عمليات الهجرة (السرية أو الشرعية)، وإمكانية اتساع نطاقه على مستوى الدولة بشكل قد يؤدي إلى تراجع الهوية الجماعية (روبنسون 2009 ، ص279)، حيث يعتبر "أولي ويفر" أن الأمن الديني من القطاعات الأساسية المكونة للأمن المجتمعي (Panic 2009 ;p34)، وهو ما يفسر حالة القلق والتوجس من المهاجرين المسلمين وخطورة توزعهم بشكل متزايد داخل إقليم الدولة المضيفة.

ب. العولمة:

مهدت نهاية الحروب العالمية وزوال القطبية الثنائية لبروز صراع أشد حدة من خلال توظيف البعد الحضاري والديني والقيمي في زعزعة الكيانات الدولية، و سعي الدول الغربية إلى فرض هيمنتها الثقافية والترويج لمفهوم الثقافة العالمية وإلغاء التنوع الثقافي، حيث تعتبر العولمة وانتشار اللغة الانجليزية في مختلف دول العالم وازدياد استعمالها وتداولها من طرف الأفراد تهديدا لوجود ثقافات ولغات عديدة (روبنسون 2009، ص279). كما تعد العولمة ظاهرة مرشحة لاختراق بقية المجتمعات التي كانت تشكل العدو الرئيسي للنموذج الليبيرالي الغربي (بوقارة 2012، ص.210) حيث أصبحت الدول تتعرض لتهديدات تمس أمنها المجتمعي من خلال توظيف الدول الكبرى للقوة الناعمة والذكية، واستعمال وسائل التواصل الاجتماعي"الاختراق الإعلامي" و"الغزو الثقافي" من أجل الدعوة للتحرر من القيود المجتمعية، والانتماءات العرقية والهوياتية، ومواكبة عمليات

التمدن والتحضر الغربي، ما أسهم في تآكل المجتمعات وانسلاخها من بعدها الحضاري والقيمي. ويرى "وايفر" أن المجتمع مهدّد أكثر من الدولة بسبب جملة من الظواهر كالعولمة، والظواهر العابرة للحدود وغيرها، هذه الظواهر تهدد هوية المجتمعات لأنها تنافس قيمها الأصلية (حجاج 2021 ، ص. 193).

هذا، وقد أحدث الترويج الإعلامي الغربي فجوة لدى شعوب العالم الثالث التي أضحت تقارن مستوى الرفاهية بين الطرفين، ما جعل هذه الأفراد يطالبون بتحسين أوضاعهم الاجتماعية لمواكبة الصرح الحضاري المتقدم في دول الشمال، وقد اتخذت هذه الرغبة شكلا آخر انتهجته الشعوب من أجل إجبار الدولة على تحقيق مطالبها واحتياجاتها، وهو ما اتضح من خلال تبني حركات الربيع العربي ومحاولات التحول الديموقراطي، والتي كانت كردّ فعل للأوضاع المتأزمة التي يعيشها الأفراد، فوسائل الاتصال تثير مجموعة من الاحتياجات من خلال مشاهدة ما في المجتمعات الأخرى، لذلك فهناك من يرى أن هذا العنصر هو المسؤول عن الصراعات الداخلية (دورتي وبالستغراف 1985، ص228)، فتعاظم دور الإعلام المجتمعي، وتطور أدواته ووسائله التي يستطيع من خلالها التلاعب بعنصر الهوية، وإعادة صياغة مدركات القوميات والأعراق والشعوب المختلفة اتجاه بعضها البعض، خاصة وأن الدول الكبرى هي من تهيمن وتتحكم في وسائل الاتصال وتستخدمها ضد دول العالم الثالث قد انعكس سلبا على الأمن المجتمعي (الطائي2019، ص.ص196-198).

ج. النزاعات الإثنية:

أفرز تفكك الاتحاد السوفييتي وقيام الحركات الاستعمارية بإعادة رسم الحدود السياسية مشكل الأقليات العرقية والإثنية، حيث أصبحت هذه الجماعات موزعة على دول مختلفة، ولم يتم مراعاة البعد الاجتماعي والهوياتي في التقسيم، الأمر الذي أسهم في خلق كيانات سياسية غير متجانسة من حيث التركيبة المجتمعية، فالانتماءات العرقية والولاءات الفرعية طغت على مفهوم الولاء للدولة، من جهة أخرى فإن التنوع العرقي انعكس سلبا على الأمن المجتمعي خاصة في الدول العربية ودول العالم الثالث، وذلك سبب تزايد الولاء الخارجي والتدخلات الأجنبية ومحاولتها استغلال العامل الهوياتي في خلق بؤر توتر بالدولة، ويستخدم البعد الإثني كوسيلة للضغط الخارجي على الدولة التي يعرف مجتمعها تنوعا إثنيا من خلال المطالبة بتحسين ظروف الإثنيات وتحقيق العدالة والمساواة بين كافة مكونات المجتمع (لبادي 2016/2015، ص.60).

لذلك، فإن تعرض الفرد في إطار الجماعة للتهميش والاضطهاد يطرح قضايا الهوية وإشكالية التميز ضد الأقليات، كما ينمي مشاعر العداء والكراهية بين مختلف الجماعات، فتطور الصراعات الإثنية إلى نزاعات عسكرية ينتقل فيها الصراع من مستوى الأفراد والمجتمع إلى مستوى الدولة (الدخول في نزاعات صفرية) يشكل تهديدا للأمن المجتمعي (صاهد 2013-2014، ص.ص.140-141)، فغالبا ما تلجأ المجتمعات إلى استعمال القوة في حال ما شعرت بوجود خطر محتمل قد يهدد قيمها الدينية أو السياسية أو الاقتصادية أو الإيديولوجية أو الثقافية، لدرجة أن هذا الوضع قد يؤدي بسعي أحد الأطراف لتصفية الطرف الآخر (دورتي وبالستغراف 1985، ص198).

الجدول 2: تهديدات الأمن المجتمعي

التهديدات الرئيسية (حسب باري بوزان)	الهجرة (التغيرات على مستوى التركيبة المجتمعية والسكانية)	المنافسة الأفقية(يهدد المجتمع ثقافة مهينة من الخارج)	المنافسة العمودية(الأمن المجتمعي مهدد من خلال عمليات الدمج والانفصال)
تهديدات أخرى	عدوان داخلي او خارجي فقدان الأقاليم المرتبطة بهوية معينة	قمع الأقليات من قبل حكومة الدولة الإبادة العرقية	منع استخدام أقلية أو جماعة للغتها

المصدر: hawre hasan hama ;state secutity ;societal security ; and human security ;2017 ;p5

خاتمة:

أحدثت تحولات مابعد الحرب الباردة نهضة في حقل الدراسات الأمنية، فتغير طبيعة التهديدات في ظل النظام الدولي الجديد، أكدت على عدم قدرة النظريات التقليدية على تفسيرها للظاهرة الأمنية، ما مهد لبروز مقاربة الأمن المجتمعي كأداة تحليل يتم من خلالها التركيز على دور العناصر غير المادية التي تتسبب في بروز حالة النزاع، وهو من أبرز الإسهامات التي جاءت بها مدرسة كوبنهاغن، حيث أصبحت حالة اللاأمن تنبع من داخل الدولة بسبب العديد من العوامل من أبرزها ظاهرة التنوع العرقي، فعدم تجانس التركيبة المجتمعية، وتعاظم دور الولاءات الفرعية على حساب الانتماءات الوطنية في ظل توزع الكثير من الجماعات على مستوى عدة دول مجاورة، أسهم في تعاظم البعد الحضاري الذي أصبح يتجاوز الحدود الجغرافية، وعليه فإن قضايا الهوية أضحت تتجاوز قدرات الدول.

إن الانتقال من أمن الدولة إلى أمن الجماعة في ظل عملية تعميق مفهوم الأمن، أدى إلى التركيز أكثر على مختلف المخاطر التي تهدد الأمن المجتمعي، ومن أبرزها الهجرة، كونها تسهم على المدى البعيد في إحداث نوع من التغير الهوياتي داخل الدولة الواحدة، إلى درجة أن تطغى بعض الأقليات المهاجرة على هوية المجتمع الأصلي وتهدد ثقافته، وهو ما تتخوف منه مختلف الدول الغربية التي تسعى للحفاظ على حالة الانسجام الداخلي، كما شكلت العولمة أيضا عائقا هاما في تحقيق الأمن المجتمعي، فهيمنة الدول الكبرى على وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري، وامتداد القيم الغربية نحو فضاءات أوسع، سمح للقوى الكبرى بالترويج لسياستها وأفكارها وتصوراتها، ما أدى إلى انسلاخ بعض المجتمعات من هوياتها من أجل مواكبة الصرح الحضاري، فسعي الدول الكبرى لبسط هيمنتها الثقافية على باقي الدول، خاصة دول العالم الثالث، جعلها تنتهج العديد من الآليات والوسائل التكنولوجية والإعلامية من أجل إدارة الصراعات الداخلية عن بعد، ولفت النظر للفوارق المجتمعية والحضارية وتركيزها على دور العامل الهوياتي في زعزعة أمن واستقرار الدول، في ظل التحول من الاستعمار والتهديد العسكري المباشر إلى التهديد الثقافي والحضاري باعتباره من المقومات الأساسية لأية دولة.

قائمة المراجع باللغة العربية

1- ايفانز،غ. و نونيهام، ج .(2004) .قاموس بينغوين للعلاقات الدولية .الإمارات :مركز الخليج للأبحاث.

2- التايب، ع.ب .(2020) .الجائحة والمضامين المستجدة للأمن المجتمعي .المجلة العربية للدراسات الأمنية. المجلد2، العدد36.

3- الطائي، ط.م.ذ .(2019) .الأمن الدولي في القرن الواحد والعشرون .الأردن :شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.

4- الخبيري، ه.م .(2016) .دور مجلس الأمن الدولي في تفعيل حماية حقوق الإنسان .مصر :مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع.

5- الخزرجي، ث.ك. .(2005) .العلاقات السياسية الدولية واستيراتيجية إدارة الأزمات .الأردن :دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.

6- العساسفة، ر.ع .(2018) .الأمن الاجتماعي في فكر ابن خلدون"رؤية لحفظ تماسك المجتمعات العربية في الوقت الحاضر ."مجلة كلية التربية.

7- العمري، م. (2020). الأمن المجتمعي: مفهومه وعلاقته بالقطاعات الأمنية الأخرى. مجلة آفاق علمية، المجلد12، العدد4 .

8- العمري، م .(2020-2021) .مستقبل الأمن المجتمعي في المنطقة المغاربية(الجزائر والمغرب). أطروحة دكتوراه، الجزائر: جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

9- بوقارة، ح .(2012) .السياسة الخارجية .الجزائر: دار هومة.

10- دورتي، ج. و بالستغراف، ر .(1985) .النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية. الكويت: شركة كاظمة للنشر والتوزيع.

11- زقاع، ع. إعادة صياغة مفهوم الأمن-برنامج البحث في الأمن المجتمعي، تم التصفح بتاريخ 2022/1/5، على الرابط: https://bit.ly/3Ath48s

12- حجاج، م. (2021). تحديات وآفاق الأمن المجتمعي بالجزائر في ظل التحولات السياسية -2011 2020، مجلة مدارات سياسية ، المجلد 5، العدد1.

13- حمشي، م .(2018) .مدخل إلى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية .المجلة الجزائرية للأمن الإنساني.

14- طشطوش، ه.ع.م .(2010) .مقدمة في العلاقات الدولية .الأردن: جامعة اليرموك.

15- كرود، ع.ح .(2018/2019) .الأمن الإنساني والتحولات المجتمعية في الوطن العربي .الجزائر: جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

16- لبادي، ف .(2015/2016) .إشكالية إدارة التنوع الإثني(العرقي) في العالم العربي منذ نهاية الحرب الباردة دراسة حالتي السودان والعراق. الجزائر: جامعة محمد خيضر، قسم العلوم السياسية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

17- مصباح، ع .(2015) .الأمن المجتمعي في تشكيل العلاقات الدولية الجديدة .الجزائر :دار الكتاب الحديث.

18- منصوري، ر .(2016) .الهجرة السرية من منظور الأمن الانساني .القاهرة :مكتبة الوفاء القانونية.

19- صاهد، ف. ز .(2013-2014) .دور المنظمات غير الحكومية الدولية في ترقية الأمن الإنساني. الجزائر: جامعة سطيف2، قسم حقوق الانسان والأمن الانساني، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

20- قلاع الضروس، س .(2017) .مقدمة في دراسات السلام والأمن في نظرية العلاقات الدولية. لبنان :ابن النديم للنشر والتوزيع ودار الروافد الثقافية.

21- قسوم، س.(2019). الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية. الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستيراتيجية.

22- روبنسون، ب .(2009) .قاموس الأمن الدولي .أبو ظبي :مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستيراتيجية.

23- غريفيتش، م. و أوكلاهان، ت .(2008) .المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية .دبي :مركز الخليج للابحاث.

24- غضبان، م .(2007) .المدخل للعلاقات الدولية .الجزائر: دار العلوم للنشر والتوزيع.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

25- Baldwin ;D.A. (1997). The concept of security ; review of international studies ;brotish international studies association.

26- Gierszewski ;J and Prwowarski.j. (2016). Theoretical basics of societal security. Security dimensions: international and national studies.

27- Hama ;H.H. (2017). State security; societal security; and huma, security. Jadavpur journal of international relations.

28- Panic ;B. (2009). Societal security-security and identity. Carl schmit and copenhagen school of security studies.